

باحثة إسرائيلية

وفي مقال نشرته قالت صحيفة «نيويورك تايمز» بعنوان «عزلة إسرائيل تتعمّق بسرعة، وليس من الضروري أن يستمر الوضع على هذا النحو»، أشارت إفرон إلى تراجع التأييد الشعبي لإسرائيل في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت نسبة الأميركيين الذين يحملون نظرة سلبية تجاهها من 42٪ عام 2022 إلى 60٪، وإلى اتساع الضغوط الأوروبية والمقاطعات والعقوبات المرتبطة بالمستعمرات، وتصاعد العزلة القضائية والدبلوماسية.

وتكتسب تحذيراتها أهمية لأنها تصر من داخل الأوساط البحتية المعنية بأمن إسرائيل ومصالحها الاستراتيجية.

ورأت أن هذه العزلة لم تعد مجرد أزمة صورة دولية، بل أصبحت تهدد وجود وركزز الأمن والاقتصاد الإسرائيلي، خصوصا اعتمادا على الدعم العسكري والدبلوماسي الأميركي، والأسواق والشراكات الاقتصادية والبحثية الأوروبية.

وأكدت أن تغيير تنبئهاو وحده لن ينهي هذه العزلة، وأن أي حكومة إسرائيلية مقبلة ستواجه خيارا حاسما: مواصلة السياسات الحالية أو اتخاذ خطوات فعلية توقف إرهاب المستعمرين، ومنع ضم الأراضي الفلسطينية، وإعادة فتح أفق سياسي للفلسطينيين.

بوغوتا: تظاهرات

ورفع المشاركون الاعلام الفلسطينية وردوا شعارات تطالب بوقف العدوان الإسرائيلي ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق شعبنا الفلسطيني، معربين عن رفضهم لأي خطوات سياسية أو دبلوماسية من شأنها تعزيز العلاقات مع إسرائيل في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.

كما طالب المتظاهرون الحكومة الكولومبية الجديدة بإعادة النظر في توجهاتها تجاه إسرائيل، والتمسك بمبادئ التضامن مع الشعب الفلسطيني، واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، مؤكدا ضرورة إنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من نيل حريتهم وتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وتعكس هذه المظاهرات اتساع الحراك الشعبي المتضامن مع فلسطين في كولومبيا، ورفض قطاعات من المجتمع الكولومبي لأي تقارب مع إسرائيل يتجاهل استمرار الجرائم بحق الفلسطينيين وتطلعاتهم المشروعة إلى الحرية والاستقلال.

«نوبل للسلام»

بالجائزة هذا العام دور محوري في ضمان محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية»، مشيدة بـ«شجاعتها ونداهتها» الاستثنائية. وأضافت «في ظل التحديات الوجودية التي يواجهها العالم، بما في ذلك حروب وصراعات لم يشهدها منذ زمن طويل، لم يعد القانون الدولي مجرد عنصر مكمّل للسلام والأمن، بل هو ضرورة مطلقة».

وبيلاي حقوقية وقاضية جنوب أفريقية من أصول هندية، عرفت بدفاعها عن حقوق الإنسان ومناهضة نظام الفصل العنصري في بلادها، وشغلت مناصب قضائية وحقوقية دولية بارزة.

وتولت منصب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كما عملت قاضية في المحكمة الجنائية الدولية، ورئيسة للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا. وسبق أن ترأست بيلاي لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، التي خلصت في تقرير أصدرته عام 2025، إلى ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية بحق المواطنين في قطاع غزة.

ومن المقرر تسليم جائزة نوبل للسلام في العاصمة النرويجية أوسلو، في 10 كانون الأول/ديسمبر المقبل، بالتزامن مع ذكرى وفاة مؤسس الجوائز، المخترع السويدي ألفريد نوبل، حيث تبلغ القيمة المالية 1.2 مليون دولار.

وحذرت بيلاي، في بيان أصدرته في نورمبرج بألمانيا، عقب تلقيها نيا فوزها بالجائزة، من الهجمات السياسية المتصاعدة على القانون الدولي نندز بإعادة العالم إلى نظام «تحدد فيه القوة، وليس القانون، معاناة من التي تستحق الاهتمام». وقالت بيلاي: «تعزز هذه الجائزة قناعتني بضرورة أن نقف معا دفاعا عن سيادة القانون، ونفاعة عن استقلالية المحاكم، وعن نظام قانوني دولي قائم على المبادئ».

فلسطين والأمم المتحدة و«الجنائية الدولية» ترحب

وهنا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمس بيلاي على فوزها بالجائزة، واصفا بأنه تذكريم لجميع العاملين على إعلاء شأن القانون الدولي والدفاع عنه. وقال في منشور على منصة إكس: «أظهرت أن قوة القانون يجب أن تسود على قانون القوة، وأن الدفاع عن حقوق الإنسان هو الضمان الأكيد ضد الظلم».

وأضاف: «جائزة اليوم تكريم لجميع العاملين على تعزيز القانون الدولي والدفاع عنه، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وترسيخ السلام والعدالة والكرامة الإنسانية».

وعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن منح الجائزة لبيلاي، هو دليل على «أهمية حقوق الإنسان وقِيمتها» في العالم. وقالت شالبا ماتنو، الناطقة باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي ترأسها بيلاي بين عامي 2008 و2014: «من المذهل أن نرى ناهي بيلاي تحظى بهذا التكريم». فذلك يؤكد، أكثر من أي وقت مضى، أهمية حقوق الإنسان وقِيمتها في هذا العالم.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك إن فوز بيلاي بالجائزة هو انتصار جماعي لحقوق الإنسان ولجميع الساعين لتحقيق العدالة والمساءلة، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

وردا على سؤال عن شغلها في السابق لمنصب قاضية في المحكمة الجنائية الدولية، قالت تورك: «قرار لجنة نوبل منح الجائزة لنفاهي بيلاي يمثل انتصارا جماعيا لحقوق الإنسان، وكذلك للسعي نحو العدالة والمساءلة في هذا العالم». وأضاف: «من الواضح أننا نحتاج إلى أليات دولية للمساءلة الجنائية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، كما أننا نحتاج إشارة قوية للغاية تؤكد أن هذا الأمر بالغ الأهمية في عالمنا الحالي».

وقال تورك «هذا اعتراف ليس فقط بما قدمته (بيلاي) فيما يتعلق بفلسطين، وإنما بما قمته أيضا بالنسبة للعديد من الصراعات والأوضاع الأخرى حول العالم». وقالت المحكمة الجنائية الدولية إن منح بيلاي جائزة نوبل للسلام يعد اعترافا مهما بدور العدالة الدولية باعتبارها ركيزة أساسية للسلام.

وقالت رئيسة المحكمة توموكو أكاني: «هذا اعتراف مهم بالدور الحيوي الذي تؤديه العدالة الدولية باعتبارها ركيزة أساسية للسلام الدائم». وأضافت «في ظل التحديات الجسيمة التي تواجه النظام القانوني الدولي وسيادة القانون، يكتسب هذا الاعتراف أهمية خاصة».

وأكدت وزارة الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، أن منح بيلاي جائزة نوبل للسلام أمر مستحق تقديرا لجهودها في تعزيز السلام والقانون الدولي. كما أكدت أن القضية بيلاي كرسيت حياتها للتأكيد على أولوية القانون باعتباره ركيزة النظام الدولي، والعدالة باعتبارها ستمه المميز، حيث تمت الإشارة إلى أن بيلاي سعت إلى الحقيقة وداغت عن حقوق المظلومين في جنوب أفريقيا وفي العالم، وبما فيها في فلسطين، بكل نزاهة وشجاعة وشرف.

الحياة الجديدة

صحيفة يومية سياسية

أسما نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995 م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhya-news95@alhaya.ps www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة – شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

وشددت على أهمية الدور الذي لعبته القاضية بيلاي في قيادة لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ عام 2021 إلى عام 2025، وما تركته من أثر بالغ في تحقيق العدالة للضحايا، وفي فضح وتوثيق جرائم الإبادة الجماعية والعنف الجنسي واستهداف الأطفال وغيرها من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

وأشارت إلى أن هذا التقدير وهذه الجائزة يعدان تقدير اكل من يتمسكون بمبادئهم والتزاماتهم، في وقت تتعرض فيه مؤسسات وقيم القانون الدولي لهجوم متزايد، وهي تشجيع لكل الذين يؤمنون بالقانون الدولي والعدالة، ويعملون على محاسبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وأكدت «الخارجية» أن القاضية بيلاي قد آمنت بعالمية القانون وإنسانية الجمع، دون استثناء، بمن فيهم الشعب الفلسطيني، والجائزة هي دليل على هذا الإيمان، ودليل على أنه لا سلام دائم دون عدالة ومساواة للجميع.

إسرائيل: «إضفاء الشرعية على التحيز ضدنا»

وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، مهاجمة لجنة نوبل والكاظمة بيلاي: «لو كانت هناك جائزة –تحت مسمى لكلايدي والكرام- وفريه الدم، لما كانت نافعي بيلاي مجرد مرشحة خفيس، بل كانت ستكون في طليعة المتنافسين» حسب تعبيرها.

وأضافت أن «دورها (بيلاي) في حملة شيطنة إسرائيل المتواصلة التي تحركها دوافع سياسية والترويج لكذبة الإبادة الجماعية، يكشف الكثير عن حقيقتها» حسب قولها. وتابعت: «منح جائزة نوبل للسلام لبيلاي لا يحد تحريكما للعدالة، بل هو استغلال منسج للجائزة كسلاح لإضفاء الشرعية على الكراهية والتحيز ضد إسرائيل» حسب تعبيرها.

«عقوبات» على «الجنائية الدولية»

وفرضت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «عقوبات» على المحكمة الجنائية الدولية، بعد ساعات من فوز إحدى قاضياتها السابقات بجائزة نوبل للسلام. وقال وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في بيان «لن يسمح الرئيس ترامب أبدا للمحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة أميركيين» مضيفا «لهذا السبب، نرفض الولايات المتحدة عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، وسنحظر إجراء معاملات مع هذه المحكمة المارقة، ونقطع عنها مواردها، ونشل قدرتها على العمل».

ووفقا لما نقلته وكالة رويترز، أكد روبيو أن العقوبات صيغت بطريقة تتيح للمحكمة والدول الأعضاء فيها فرصة لمعالجة المخاوف الأميركية، لافتا إلى أن الولايات المتحدة أخرت فرض العقوبات، على أمل أن تعالج المحكمة والدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة، المخاوف الأميركية، لكنها لم تفعل ذلك.

وتابع «وأما أن تنهي المحكمة الجنائية الدولية تهديداتها، وأما أن ننهي نحن المحكمة الجنائية الدولية. ونتوقع من حلفائنا، الذين ينتمي كثير منهم إلى المحكمة ويعتمدون على أفراد القوات المسلحة الأميركية في الدفاع عنهم، أن ينجحوا في جحاح المحكمة».

وأكمل روبيو: «لقد صمنا هذا الإجراء لإثاحة الفرصة للدول الأطراف للتفاوض وتقديم حل يعالج مخاوفنا. وإذا لم تثر هذه الجهود، فسنواصل تعديل إجراءاتنا وفقا لذلك».

رفض وإدانائ لقرار واشنطن

ورفضت المحكمة الجنائية، العقوبات الأميركية المفرضة عليها، ووصفتها بأنها محاولة لعرقلة العدالة، مؤكدة عزمها على مواصلة عملها باستقلالية.

وقالت المحكمة في بيان: إن هذا الإجراء يستهدف مؤسسة قضائية مستقلة أنشئت بموجب معاهدة، وأوكلت إليها 125 دولة طرعا مهمة التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

ووصفت المحكمة العقوبات بأنها اعتداء على سيادة القانون وعلى أسس النظام القانوني الدولي، موضحة أن هذه الإجراءات تهدف إلى تعطيل عمليات المحكمة وتهيير العاملين فيها أو المتعاونين معها.

وقالت رئيسة المحكمة توموكو أكاني: «ستواصل المحكمة أداء ولايتها بالكامل، باستقلالية وحياد، استنادا فقط إلى القانون والأدلة، من أجل عدد لا يخص من ضحايا الجرائم الخطيرة».

وأشارت المحكمة إلى أن العقوبات جاءت عقب فرض الولايات المتحدة إجراءات استهداف على 13 قاضيا ومدعيا عاما مستقلا، مضيفة أنها لن تسمح لهذه الإجراءات برفعها عن أي مالمهام، داعية الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان توفير الموارد اللازمة لاستمرار عملها.

وجاء في البيان: «لا يتعلق الأمر بالدفاع عن مؤسسة واحدة خفيس، بل بحماية النظام الدولي القائم على سيادة القانون»، مشيرة إلى أنه «لا ينبغي معاقبة أي شخص بسبب خدمته لفضيلة العدالة».

وأضافت أن الأجيال القادمة وضحايا الفظائع الجماعية سيحكمون على الكيفية التي استجاب بها المجتمع الدولي لهذه العقوبات، مشددة على دورها في ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة.

وقالت: «باعتبارها محكمة العدل الأخير، تؤدي المحكمة الجنائية الدولية دورا مهما في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية».

وقال وزير الخارجية البلجيكي ماكسيم بريفو، «لدين يشدء العقوبات الأميركية الجديدة المفروضة على المحكمة الجنائية الدولية، إن السعي إلى شل عمل المحكمة يحرم الضحايا من سبل الوصول إلى العدالة، ويجعل المسؤولين عن أخطر الجرائم بمثابة عن المصاة».

وأوضح بريفو أن بلجيكا بدأت مناقشات مع نظرائها في الاتحاد الأوروبي بشأن سبل دعم المحكمة، مشيرا إلى أن القضية ستُحرج بعد عدة الاثنين، وكذلك خلال الاجتماع المقبل للمجلس الأوروبي. وقال: «سنعمل على الدفع باتجاه توفير حماية ملموسة، لا يجوز أن يعتمد استقلال المحكمة على الجهة التي تحقق معها».

ودعا وزير الخارجية البلجيكي إلى تفعيل نظام الحظر الأوروبي لقانون الحجب الأوروبي، بهدف حماية المحكمة والأطراف الداعمة لعملها. وأشار إلى أنه «يجب على أوروبا أن تتحرك»، مشددا على ضرورة أن يدافع الاتحاد الأوروبي عن قدرته على احترام القانون الدولي، دون السماح للعقوبات الأجنبية برفض توجيهاته وقراراته. من ناحيتها، أعربت اليابان، عن قلقها البالغ إزاء العقوبات الأميركية قائلة إن هذه الإجراءات تتعارض مع دعم طوكيو المستمر منذ فترة طويلة للمؤسسات القضائية الدولية.

وأكد وزير الخارجية الياباني توشيميتسو موتيفي مجددا دعم طوكيو للمحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار.

وقال موتيفي «إن هذه الإجراءات تتعارض مع موقف اليابان الثابت، واليابان تنشر بقلق بالغ إزاءها». وأضاف: «من المهم أن تعالج المحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف فيها التحديات التي تواجه المحكمة، بما يضمن إدارة شؤونها على النحو المناسب».

وأعربت رئيسة الوزراء اليابانية ساناي تاكايتشي عن قلقها البالغ إزاء العقوبات الأميركية، قائلة إن هذه الإجراءات تتعارض مع التزام طوكيو الراسخ منذ فترة طويلة بالقانون الدولي.

وقالت تاكايتشي: «إن هذه الإجراءات لا تتوافق مع موقف اليابان الثابت، واليابان تشعر بقلق بالغ إزاءها»، مؤكدة دعم بلادها للمحكمة ودورها في ترسيخ سيادة القانون الدولي.

وأضافت أن اليابان ستواصل التواصل مع واشنطن، مع الاستمرار في دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية.

وقالت: «سنواصل التواصل مع الولايات المتحدة وتقديم الدعم اللازم للمحكمة الجنائية الدولية، حتى تتمكن من أداء دورها وممارسة مهامها على النحو الذي أنشئت من أجله».

من ناحية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، العقوبات الأميركية، محذرا من أن هذه الإجراءات قد تقوض عمل المحكمة وتوجه ضربة خطيرة للجهود الدولية الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة.

وقال بيان صدر عن المتحدث باسمه، ستيفان دوجاريك: «يمثل القرار ضربة خطيرة لمسئلتنا الجماعي لتحقيق العدالة الجنائية الدولية، التي تشكل المحكمة الجنائية الدولية إحدى ركائزها الأساسية. إن المساواة عن الجرائم الدولية وتحقيق العدالة للضحايا يمثلان جوهر التزامنا العالمي بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والحريات الأساسية». وأضاف البيان أن غوتيريش يشعر بقلق بالغ إزاء التأثير المتوقع للعقوبات على المحكمة ككل، ولا سيما قدرتها على تنفيذ المهام الموكلة إليها.

ووجد الأمين العام للأمم المتحدة تأكيد دعمه لاستقلال المحكمة، داعيا الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

الرئيس يوجه

الفلسطينيين في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، إن على مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية، والتحرك العاجل لضمان توفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، ووقف اعتداءات المستوطنين وعمليات قوات الاحتلال، واتخاذ إجراءات رادعة تحول دون استمرار هذه الانتهاكات.

وأشار أبو ردينة إلى أن تسجيل 19 اعتداء للمستوطنين منذ صباح أمس الجمعة، استهدفت المزارعين وقاطفي الزيتون وممتلكاتهم، وشملت إحراق الأشجار والمركبات، وإقتلاع شثرات أشجار الزيتون، سرقة المواشي والمحاصيل، والاعتداء على المواطنين ومعهم من الوصول إلى أراضيهم، بشكل مؤشرا خطيرا على اتساع نطاق هذه الاعتداءات واستهدافها المباشر لحياة المواطنين ومصادر رزقهم، ومحاولة فرض واقع قسري عليهم، ولا سيما خلال موسم حطف الزيتون.

وشدد أبو ردينة على أن اعتداءات المستوطنين ليست أحداثا معزولة، بل تأتي في سياق الحرب الشاملة التي تشنها الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وأخرها استشهاده عشرات المواطنين وجرح المئات والاستمرار في فرض الحصار الشامل.

وقال أبو ردينة إن الضفة الفلسطينية المحتلة أيضا تشهد اقتحامات متواصلة للمدن والقرى والمخيمات، ومهاجمة المنازل وتخريبها، وإطلاق الرصاص الحي على المواطنين والمزارعين، والاستيلاء على الأراضي والممتلكات، في ظل الحماية التي توفرها قوات الاحتلال للمستوطنين، الأمر الذي يشجعهم على مواصلة الاعتداءات وتوسيع نطاقها.

وحذر من خطورة استمرار هذا التصعيد وتداعياته على أمن المنطقة واستقرارها، محملا الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق شعبنا، وعن النتائج المترتبة على سياساتها التي تغذي العنف، وتضيق سبل الحياة أمام المواطنين الفلسطينيين، وتستهدف وجودهم على أرضهم بهدف دفعهم للهجرة.

ويوجد أبو ردينة التأكيد على أن الاستيطان الاستعماري بجميع أشكاله، والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب كافة الرامية إلى فرض وقائع غير شرعية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، باطلة وغير شرعية، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا تنتهش أي حق للاحتلال في الأرض الفلسطينية.

وأكد أبو ردينة أن شعبنا الفلسطيني، رغم تصاعد الاعتداءات ومحاولات التهجير وفرض الوقائع بالقوة، سيبقى متمسكا بأرضه وحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في الحرية والاستقلال وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

شهيان ومصابون

غرب خان يونس.

وفي الضفة المحتلة، سجلت أمس عشرات الاعتداءات من قبل المستوطنين شملت مهاجمة قاطفي الزيتون وإحراق الأشجار وسرقة المحاصيل والمواشي والاعتداء على المواطنين ومركباتهم.

وأصبحت مسنة (79 عاما) بجروح جراء مهاجمتها من كلب أطلقه مستوطنون باتجاه قاطفي الزيتون في قرية بيرين شرق الخليل.

وفي محافظة رام الله والبيرة، اعتدى مستوطنون على مواطن وفطليه داخل مركبتهم، قرب بلدة الطيبة، وعلى مواطن آخر وطفله، في قرية يبرود قبل أن يقوموا بسرقة مركبته، وأطلقوا قنابل الغاز السام على قاطفي الزيتون في بلدة عبيون، وسرقوا أغناما من قرية عين قينا، واعتدوا على أهالي قرية دير ابريع ومتضامنين أجانب، ومنعوهم من قطف الزيتون، كما اعتدوا برفقة كلاب وبحماية قوات الاحتلال على قاطفي الزيتون في قرية دير السودان وأجبروهم على مغادرة أراضيهم، ونفذوا عدوانا لخلخله إطلاق نار على المواطنين خلال قطف الزيتون في قرية برهام شمال وقاموا بسرقة أدوات زراعية وتخريب أخرى.

واقتمح مستوطنون مسلحون، صباح أمس المنطقة الواقعة بين سردا وحى الريحان شمال رام الله وقاموا بجولات استنزافية في الشوارع، وأنفوا الحجارة على مركبات المواطنين، وأطلقوا الرصاص الحي في الهواء وحطموا نصب الشهيد مهند الحلبي على مدخل ضاحية الريحان.

وأطلق جنود الاحتلال والمستوطنون الرصاص الحي لمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وطردهم منها في المنطقة الشمالية من بلدة دير بلوط غرب سلفيت، فيما اعتدى مستوطنون على مركبة المزارع نسيم فايز قرب قروش أثناء وجوده في أرض بالمنطقة شمال، وفي سياق متصل، أصيب شاب زريه ناهي من بلدة كفر الديك بجروح، إثر اعتداء مستوطنين عليه أثناء قطفه ثمار الزيتون في أرضه.

وفي بلدة بروفين اقتحمت قوة راجلة من جيش الاحتلال أحياء البلدة، وهاجمت منزلي المواطنين سائد أنيس صبرة ونسيم سائد صيرة، وقتلتهمها وعبثت بجثثونتها، كما سجلت عدة اعتداءات في أرض زراعية تعود لبلدات جماعين وباسوف وسكاكا ومردا. وأضرم مستوطنون النار في أشجار الزيتون بمنطقة واد الشاعر الواقعة بين مدينة سلفيت والبلب الخليل.

وفي محافظة نابلس، اعتدى مستوطنون على المزارعين خلال قطفهم ثمار الزيتون في قرى تل، وجماعين وقصرة وبيتا وأوصرين وسبسطية وبيت امرين وبيت فوريك وبيت دجن وأخرفوا مركبة تعود للمواطن حمزة أحمد أسعد بأمن من تل.

وأقدمت مجموعة من المستوطنين على تقطيع 100 شجرة زيتون في قرية المغير شرق جنين، فيما اعتدى آخرون على موكب زفاف في منطقة أبو انجيم جنوب شرق في تل حمح حيث اعترضوا سير مركبات الموكب. وسددا استنزافا وضحيقات وتصرفات إسرائيلية، وأطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع صوب قاطفي الزيتون ومنازل المواطنين في بلدة صوريف شمال غرب الخليل، ما أدى لإصابة عدد من المواطنين بجالات اختناق جرى علاجهم ميدانيا. وفي سياق متصل، يقوم مستوطنون، ببناء بؤرة استيطانية جديدة على قمة جبل حبل غنام في البلدة، وأصيب عدد من المواطنين بالاختناق، مساء أمس، خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة إنذا غرب الخليل. كما قامت مجموعة من المستوطنين بمنع المزارعين من جني ثمار الزيتون من أراضيهم القريبة من خربتي حمصة وسوبا غرب الخليل.

وذكرت محافظة القدس أن فناة أصيبت برصاص، عقب اعتداء قوات الاحتلال على ثلاث فتيات كن يسقطنلن مركبة عند حاجز «الكوتيتير» جنوب شرق القدس المحتلة، حيث أوقفت المركبة وأُنزلت الفتيات منها، واعتدت بالضرب المبرح على إحداهن. واعتقلت قوات الاحتلال أمس 18 مواطنة على الأقل من الضفة المحتلة بينهم مدير الحرم الأبراهيمي، واستولت على مركبة وجرايرن زراعيين وكعيلت من الأعلاف، في مسافر بطا جنوب الخليل.

ياسر عباس

إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

كما تطرق للقاء، الذي عقد في مقر السفارة بالعاصمة اللبنانية بيروت، إلى أهمية تنشيط المؤسسات الفلسطينية وتوسيع مشاركة الشباب والنساء في الحياة العامة، وبحث اللقاء أيضا أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومسار الحوار مع الجهات اللبنانية المختصة، وسبل تحسين الحقوق الاقتصادية، ولا سيما الحق في العمل وممارسة المهن، بما يحفظ كرامة اللاجئين وحقوقهم في العودة.

واستعرض المجتمعون جهود التنسيق الفلسطيني- اللبناني لتعزيز الأمن والاستقرار في المخيمات، وأهمية مواصلة التعاون مع الدولة اللبنانية ومؤسساتها، بما يخدم مصالح الشعبين الفلسطيني واللبناني.

وعرض هوفنداك أنشطه مركز «نورف» في مجال الحوار وبناء قدرات القيادات الشبابية الفلسطينية في لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

وجرى التأكيد خلال اللقاء على حضرة المستشارة السياسية بنان غانم، ورئيس الدائرة الإعلامية في السفارة الفلسطينية وسام أبو زيد، على أهمية استمرار هذه الأنشطة وتوسيع فرص مشاركة الشباب في مناقشة القضايا التي تمس مستقبلهم ومجتمعاتهم.

وكانت قيادة فصائل منظمة التحرير في لبنان، عقدت الخپيس، اجتماعا في سفارة دولة فلسطين لدى بيروت، مع ياسر عباس، جرى خلاله بحث الأوضاع السياسية العامة، ومستجدات الحوار الوطني الفلسطيني، والتحديات الجارية لانتخابات المجلس الوطني، ولا سيما المجمع الانتخابي في لبنان.

واستعرض عباس نتائج جولة الحوار التي جرت بين اللجنة المركزية لحركة «فتح» وعدد من الفصائل الفلسطينية، مشيرا إلى الأجواء الإيجابية التي سادت اللقاءات، وما يمكن أن تنهيه من فرص للتقدم نحو تفاهات وطنية تسهم في إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية والتوافق على الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وفيما يتعلق بانتخابات المجلس الوطني، أوضح أن قرار تجديد موعد انعقاد المجمعات الانتخابية صدر عن الرئيس محمود عباس، استجابة لطلب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف تسهيل العمل أمام الحوار الوطني الجاري.

كما تناول الاجتماع الترتيبات المتعلقة بالمجمعات الانتخابية في عدد من دول الاغتراب، مؤكدا استمرار التحضيرات لعقد المجمع الانتخابي في لبنان، ما لم تنصر توجيهات مركزية جديدة.

وشدد عباس على أهمية الدور المنظر من المجلس الوطني القادم في مواجهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، والحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، باعتباره أعلى سلطة تشريعية فلسطينية، مؤكدا ضرورة اعتماد معايير الكفاءة والفاعلية السياسية والفكرية والعلمية والثقافية في اختيار أعضائه، بما يعزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الوطني الجامع.

وشهد الاجتماع، نقاشا موسعا ومشاركة فاعلة من ممثلي الفصائل، الذين قدموا مداخلات وملاحظات تناولت مختلف القضايا المطروحة، مؤكدا أهمية مواصلة الحوار الوطني وتعزيز التوافق الفلسطيني، وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما يمكنها من مواجهة التحديات المصرية التي تواجه شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة.

بيت فوريك

قبل نحو شهر، فوجئت بتدمير البيت البلاستيكي واقتلاع محصول البندورة بالكامل، إلى جانب سرقة أدوات زراعية كانت تعتمد عليها في عملها.

لم يبق من الموسم سوى بقايا الهيكل البلاستيكي وأرض مضطربة، فيما بقيت الخسارة المادية عينا جديدا عليها، وسددا لتساولات عن قدرتها على إعادة بناء ما تهدم. وتقول حنني إن أكثر ما يؤلمها ليس الخسارة المالية وحدها، وإنما أن ترى تعيها الذي استمر أشهرا يصيب أمام عينيها، متسائلة: «من سيعوضنا ويساندنا حتى نبدا من جديد».

اعتداءات متكررة لا توقف المزارعين

وفي قطعة أرض لا تبعد كثيرا، يحاول المزارع ناصر زيد أبو عطويو الحفاظ على مصدر رزقه، رغم تعرض أرضه، البالغة مساحتها نحو ثلاثة دونمات ونصف، للاعتداء من قبل مستوطنين للمرة الرابعة.

يقول أبو عطويو إن الاعتداءات تكررت على أرضه، وفي كل مرة كان يعود لإصلاح الأضرار وإعادة تجهيزها، متمسكا بالزراعة باعتبارها مصدر رزقه ووسيلته للبقاء في أرضه.

لكن الاعتداء الأخير أحق أضرارا واسعة بمزرعته، إذ جرى تقطيع خراطيم مياه الري، واتلاف شتلات البندورة، وتمزيق البيت البلاستيكي، وسرقة كشافات الكهراء، قبل أن يتعرض البيت البلاستيكي للحرق في الاعتداء الأخير.

بالنسبة لأبو عطويو، لا تتوقف الخسارة عند ثمن البلاستيك أو خراطيم الري والشتلات، بل عند موسم زراعي يختلج إلى رأس مال، وكل اعتداء يعني تكاليف إضافية لإعادة ما تم تدميره.

ويقول إن المزارع يجد نفسه بعد كل اعتداء أمام خيار صعب: إما أن يتحمل كلفة الإصلاح ويعود إلى أرضه، أو يتركها تحت وطأة الخوف والخسائر المتكررة.

بؤر جديدة تحاصر أراضي البلدة

مدير بلدية بيت فوريك أحمد نصاصرة، يقول لـ«الحياة الجديدة»: إن العام الجاري شهد تصاعدا في الاعتداءات التي طالت المزارعين وممتلكاتهم وطرق وصولهم إلى أراضيهم، بالتزامن مع توسع البؤر الاستيطانية في محيط البلدة.

ويشير نصاصرة إلى أن الاعتداءات بلغت مستويات خطيرة خلال تموز/أيلول الماضي، عندما اندلعت حرائق واسعة في سهل بيت فوريك، وأصيب عدد من المواطنين، قبل إعلان استشهاد شاب وفتى يبلغ من العمر 16 عاما.

ويؤكد أن ما جرى لم يعد مجرد اعتداءات فردية ومفترقة، في ظل تسارع إقامة البؤر والمواقع الاستيطانية حول أراضي البلدة.

وفي بيت فوريك، ظهرت خلال الأيام الأخيرة بؤرة استيطانية جديدة شرق بيت فوريك، فيما توجد بؤرة أخرى في منطقة طانا، وأخرى في منطقة تعرف باسم «جعوانة»، إضافة إلى بؤرة في أراضي سالم أنشئت قبل نحو عام، وتمتد باتجاه أراضي بيت فوريك وبيت دجن.

5100 دونم في دائرة الخطر

ويقر نصاصرة مساحة الأراضي المستهدفة بنحو 5100 دونم، موضحا أنها مصنفه ضمن مناطق «ب»، فيما يتعرض المزارعون فيها لاعتداءات من المستوطنين، يقول إنها تجري بحماية جنود الاحتلال.

ولا تقتصر المخاطر على المحاصيل والمنشآت الزراعية، فالمزارع يواجه أيضا صعوبة في الوصول إلى أرضه والعمل فيها، الأمر الذي يهدد استمرار استغلالها ويزيد مخاطر تركها. وتعمل بلدية بيت فوريك، حسب نصاصرة، على تثبيت المواطنين في أراضيهم من خلال مد شبكات الكهرباء والمياه، وتقديم التسهيلات المتعلقة بالترخيص، بما يساعد أصحاب الأراضي على مواصلة استثمارها وعدم بيعها عنها. ويستند نصاصرة حادثة تعرض فيها طاقم البلدية للاحتجاز أثناء وجوده في المنطقة لتنفيذ مهمة ضمن حدود منطقة «ب»، مشيرا إلى أن أفراد الطاقم احتجزوا لنحو أربع ساعات، وتعرضوا لاعتداء هم ومركبتهم، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بكسور وجروح.

الأرض باقية ما بقي أصحابها فيها

في بيت فوريك، تتشابه تفاصيل حيات المزارعين: موسم يبدأ بالأمل وينتهي أحيانا بالخسارة، وبيت بلاستيكي يحتاج إلى أشهر من العمل لإقامته يمكن أن يتحول خلال ساعات إلى بقايا، ومحصول يقتر من القطاف قد يفقده قبل أن يصل إلى السوق. ولا يعود المزارعون إلى أراضيهم، يصلحون ما يمكن إصلاحه، ويعيدون زراعة ما تلتك، في محاولة للحفاظ على مصدر رزقهم وعلى حضورهم في أرضهم. لكن مع استمرار اعتداءات المستوطنين واتساع البؤر الاستيطانية، لم تعد مشكلة البقرة مرتبطة بالمياه والكهرباء والقدرة على توفير مستلزمات الإنتاج فقط، وإنما بقدرة على الوصول إلى أرضه بأمان.

فيالسنة الأخيرة، إعادة بناء بيتها البلاستيكي تعني استعادة موسمها وحماية مصدر رزق أسرتها، وبالنسبة لناصر أبو عطويو، العودة إلى الأرض بعد الاعتداء تعني رفض أن تتحول الخسارة إلى سبب لتركها.

وهكذا يبقى سهل بيت فوريك مساحة مفتوحة للصراع على الأرض، فيما يواصل المزارعون زراعتها والتمسك بها، رغم الاعتداءات المتكررة، لأن خسارة المحصول يمكن تعويضها يوما، أما خسارة الأرض فتعني شيئا أبعد بكثير من موسم زراعي ضائع.

إسرائيل تستخدم الآثار ذريعة لابتلاع أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة

تتمة

وتنصح حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة لقواعد القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، واتفاقية لاهاي لعام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وفقا للأحكام المنطبقة على كل حالة، وتثير إجراءات تدمير المواقع الثقافية أو الاستيلاء على الممتلكات أو تغيير واقع الأراضي المحتلة لخدمة الاستيطان تساؤلات قانونية جدية تستوجب التحقيق والمساءلة. ولا يمكن اتخاذ حماية الآثار ذريعة لتكريس السيطرة على الأرض أو فرض تغييرات تخدم مصالح السلطة القائمة بالاحتلال على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

إن مواجهة هذه السياسات تتطلب الانتقال من الإدانة السياسية إلى إجراءات دولية عملية، وفي مقدمتها مراجعة التمويل المقدم إلى المؤسسات الأكاديمية والبحثية والأثرية والمشروعات التي تنفذ أعمال تنقيب في الضفة المحتلة، والتحقق من مدى التزامها بالقانون الدولي وعدم توظيف أنشطتها في دعم الاستيطان أو مصادرة الأراضي الفلسطينية.

وهي هذا الإطار، تنطلق إلى الجهات الدولية المانحة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية، كي يتوقف التمويل المقدم إلى جامعة أريئيل، المقامة داخل مستوطنة أريئيل في الضفة المحتلة، ومراجعة أي برامج أو شراكات دولية تنجح دعما ماليا أو مؤسسيا لها، بما ينسجم مع قواعد عدم الاعتراف بالواقع غير القانوني للمؤسسات، وعدم تقديم دعم يساهم في استدامتها.

كما ندعو إلى مراجعة المشروعات والشراكات المرتبطة بجامعة تل أبيب وغيرها من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وتعليق التمويل عن أي مشروع يثبت ارتباطه بأعمال تنقيب أو أنشطة تساهم في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أو دعم الاستيطان أو الإضرار بالثراث الثقافي المادي الفلسطيني،

إلى حين إجراء مراجعة مستقلة وضمان الامتثال للقانون الدولي.

ولا تتجاهل هذه الدعوة الباطل العلمي المشروع على التعاون الأكاديمي لمجرد هوية المؤسسة، بل تهدف إلى ضمان ألا تتحول الأموال العامة والمساعدات الدولية إلى وسيلة لدعم انتهاكات القانون الدولي أو تكريس الاستيطان. وتقع على الجهات المانحة مسؤولية التحقق من أوجه إنفاق أموالها، وتطبيق قواعد الأهلية والامتثال، واتخاذ الإجراءات المناسبة عندما تثبت المخالفات.

كما يتعين على الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) والمؤسسات الدولية المختصة توثيق المواقع الأثرية المهددة، والتحقيق في أعمال الهدم والتجريف، وتحديد الجهات المنفذة والممولة للأنشطة المخالفة، والعمل على حماية المواقع والمقتنيات الأثرية من التدمير أو النقل غير المشروع، ومساءلة المسؤولين وفق الأطر القانونية المختصة.

إن المعركة على الأرض الفلسطينية ليست معركة على المساحة الجغرافية وحدها، بل هي أيضا معركة على التاريخ والهوية والذاكرة الوطنية. فحماية التراث الثقافي المادي الفلسطيني لا تنفصل عن حماية الأرض التي تنحصرته، ولا عن حق الشعب الفلسطيني في الحفاظ على تاريخه وموروثه الحضاري. ولذلك، فإن المطلوب تحرك دولي يتجاوز بيانات القلق والإدانة إلى إجراءات ملموسة تحمي المواقع الأثرية، وتمنع توظيف التمويل الدولي في دعم الاستيطان والانتهاكات، وتضمن احترام الحقوق الفلسطينية ومحاسبة المسؤولين.

التاريخ لا يمكن صمارة ته بإخاطر عسكري، والهوية الوطنية لا يمكن محوها بشق طريق استيطاني فوق موقع أثري، مهما تعددت الدواعي وتغيرت السميات.